

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⵉⵎⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔⵉⵎⵓⵔ ⵉⵎⵓⵔⵉⵎⵓⵔ

Parti de la Justice et du Développement

الالتزامات البرنامجية المحلية

مستمدة من البرنامج الانتخابي
لحزب العدالة والتنمية
دائرة الرباط المحيط - الانتخابات التشريعية
ليوم الأربعاء 23 شتنبر 2026

**الرباط مدينة الأنوار
وعاصمة المغرب الثقافية
ومركز للإبداع والتميز**

**تضع الإنسان في صميم التنمية وال عمران
تنمية منصفة • كرامة للجميع**

التزامات برنامجية برلمانية بقلب محلي

نتقدم إلى ساكنة دائرة الرباط المحيط بالتزامات برنامجية محلية مستمدة من البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الخاص بالاستحقاقات التشريعية، ينطلق من حاجات الأحياء كما يعيشها المواطن يوميا، لكنه يقدم هذه الحاجات من الزاوية الصحيحة: زاوية النائب البرلماني الذي يشرع ويراقب ويقيم ويتراجع، ولا يحل محل الجماعة أو المقاطعة أو الجهة أو الإدارة.

هذه الالتزامات البرنامجية المحلية لا تقدم وعودا تنفيذية في مجالات لا يملك النائب سلطة القرار فيها. والتزامنا هو تحويل قضايا الدائرة إلى ملفات مؤطرة بالمعطيات، والترافع بشأنها لدى الحكومة والقطاعات الوزارية والسلطات الترابية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، واستعمال الأدوات البرلمانية المتاحة: الأسئلة، طلبات المهام الاستطلاعية، الملتزمات، مناقشة الميزانيات القطاعية، التعديلات التشريعية، تقييم السياسات العمومية، واللقاءات المؤسسية.

كما نلتزم بإحداث آلية دائمة للاستقبال والتواصل والتتبع، حتى يكون صوت المواطن في الحي متصلا بصوت النائب في البرلمان، وحتى لا تبقى الشكاية الفردية معزولة عن السياسات العامة التي أنتجتها.

قاعدة الالتزامات البرنامجية المحلية

نميز بين ثلاثة مستويات: ما يقوم به النائب مباشرة من ترافع ورقابة وتشريع؛ ما يحتاج إلى شراكة وتنسيق مع المؤسسات والمنتخبين؛ وما يدخل في صميم التدبير المحلي، فنسأله ونترافع بشأنه دون ادعاء سلطة تنفيذه.

أولا: الرباط المحيط جزء من عاصمة متعددة المؤهلات والتحديات

تشكل الرباط المحيط جزءا أساسيا من الرباط العاصمة، وتضم خمس مناطق ترابية هي: أكادال-الرياض، يعقوب المنصور، حسان، اليوسفية والسويسية. وتختلف هذه المناطق في المساحة والكثافة السكانية والبنية الاجتماعية وأنماط السكن والوظائف التي تؤديها، وهو ما يجعل من الصعب اعتماد سياسة موحدة عليها جميعا.

فالرباط ليست مجالا متجانسا، بل مدينة تتعايش داخلها أحياء ذات كثافة سكانية مرتفعة وأخرى منخفضة، ومناطق يغلب عليها السكن الجماعي والمتقارب، وأخرى تتميز بالسكن الفردي والقطع الواسعة، إلى جانب مناطق ذات وظائف إدارية وتجارية وثقافية واقتصادية.

الرباط المحيط اليوم: مؤشرات دالة وتحديات متميزة

لا ننطلق من الانطباع، بل من معطيات تسمح بفهم التحولات العميقة التي تعرفها الدائرة، مع التمييز بين المؤشرات الرسمية وبين الأرقام التقديرية التي تحتاج إلى تدقيق قبل اعتمادها في النسخة العمومية النهائية.

المؤشر	القيمة	الفترة	الدلالة البرمجية
ساكنة الدائرة	252,167 نسمة	2024	حجم سكاني كبير يحتاج سياسات متميزة حسب الأحياء
التغير السكاني	-13%	2014-2024	ضرورة فهم أسباب تراجع عدد السكان وحماية الوظيفة السكنية
السكان 60 سنة فأكثر	22.2%	2024	برنامج واضح يستهدف كبار السن والصحة والولوجيات والقرب
يعقوب المنصور	166,573 نسمة / نحو 66%	2024	الكتلة السكانية الأهم وأولوية التشغيل والإدماج
أكداال-الرياض	67,255 نسمة	2024	اقتصاد المعرفة وجودة الحياة والتنقل
جزء حسان داخل الدائرة	18,339 نسمة (تقديري حسب العرض)	2024	السكن والهوية الحضرية والتجارة والخدمات القريبة
البطالة في يعقوب المنصور	20.6%	آخر قيمة متاحة	أولوية للتشغيل والاقتصاد المحلي
البطالة في حسان	18.5%	آخر قيمة متاحة	تنشيط التجارة والخدمات وربط التكوين بالفرص
البطالة في أكداال-الرياض	9.4%	آخر قيمة متاحة	ربط الجامعة بالاقتصاد والابتكار
المؤسسات الاقتصادية بالدائرة	حوالي 14,000	آخر قيمة متاحة	قاعدة فعلية لبناء سياسة إدماج اقتصادي محلية

قراءة سياسية للمؤشرات

- التراجع السكاني ليس مجرد رقم؛ بل يستدعي تشخيص أسباب انتقال السكان وتكلفة السكن والعيش وضغط مشاريع إعادة الهيكلة، مع الدفاع عن بقاء الوظيفة السكنية للرباط؛ ويتعين أخذ

بعين الاعتبار استمرار الكثافة المرتفعة والمرتفعة جدا أحيانا في بعض أحياء الدائرة مما يدعو إلى تنزيل سياسة للتعمير تحقق العدالة العقارية.

- الشيخوخة تحوّل هيكلي: أكثر من خمس السكان تجاوزوا 60 سنة، وترتفع النسبة أكثر في حسان وأكдал-الرياض؛ لذلك يجب أن تصبح الولوجيات والصحة والقرب ومحاربة العزلة الاجتماعية من أولويات الترافع.
- البطالة مرتفعة خصوصا في يعقوب المنصور وحسان، في الوقت الذي توجد فيه قاعدة معتبرة من المؤسسات الاقتصادية؛ المطلوب هو الانتقال من منطق التكوين المعزول إلى منظومة تستقطب النشاط وتربط التكوين بالفرص. وحيث أن بطالة الأشخاص الذين ليست لهم شواهد متفشية فيتعين بلورة برامج تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية.
- الدائرة غير متجانسة: العدالة الاجتماعية والإدماج الاقتصادي أكثر إلحاحا في يعقوب المنصور، بينما تبرز في أكдал-الرياض قضايا اقتصاد المعرفة والتنقل وجودة الحياة، وفي حسان قضايا السكن والتجارة والهوية الحضرية والخدمات القريبة.

1. التحولات السكانية: تراجع العدد وارتفاع الحاجة إلى سياسات القرب

تكشف المعطيات المتاحة عن تراجع عدد سكان الرباط خلال العقد الأخير، مقابل استمرار التفاوت الكبير في توزيع السكان والكثافات بين المقاطعات والأحياء.

وتظل يعقوب المنصور واليوسفية من أكثر المجالات كثافة، إلى جانب أجزاء من حسان والتقدم والعكاري والنهضة وأجزاء من المحيط والمدينة القديمة، بينما تعرف مناطق مثل السويدي وحي الرياض وبعض أجزاء أكдал كثافات منخفضة جداً.

ولا ينبغي النظر إلى هذا التفاوت باعتباره مجرد مسألة إحصائية، لأنه يعكس اختلافاً في أنماط السكن واستعمالات الأراضي وتوزيع التجهيزات والخدمات. ومن ثم، فإن التخطيط الحضري للرباط المحيط ينبغي أن ينتقل من منطق المشاريع الموحدة إلى سياسات مجالية متميزة تستجيب لحاجات كل حي ومقاطعة.

تراجع عدد الساكنة وتفاوتات بين الكثافة حسب الأحياء والمقاطعات:

المنطقة	الساكنة 2014	الساكنة 2024	المساحة بالهكتار	الكثافة	الدلالة البرمجية
أكдал الرياض	77 257	67 255	2326	31.8	تراجع عدد السكان

حسان	108 179	92 454	867	123.6	تراجع عدد السكان
السويسي	23 366	21 049	4115	5.5	تراجع عدد السكان
يعقوب المنصور	194 532	168 391	1265	153.7	الكتلة السكانية الأهم رغم تراجع عدد السكان
اليوسفية	170 561	157 587	1121	154.2	تراجع عدد السكان واستمرار ارتفاع الكثافة
جماعة الرباط المجموع	573 895	509 916	9694		تراجع الساكنة لكن عدم تجانس الكثافة وتبقى يعقوب المنصور واليوسفية نعرف كثافة مرتفعة جدا كما أن سان تعرف كثافة مرتفعة

2. مدينة تتقدم في السن : من التحول الديموغرافي إلى سياسة جديدة للقرب

تؤكد المعطيات الإحصائية أيضاً أن الرباط، شأنها شأن المجال الحضري الجهوي، تعرف تحولاً ديموغرافياً واضحاً يتمثل في تراجع وزن الفئات الشابة وارتفاع نسبة الأشخاص المسنين. فقد ارتفعت حصة السكان البالغين 60 سنة فأكثر من 6.6% سنة 1994 إلى 13.6% سنة 2014 ثم إلى 22% سنة 2024 بما يعكس اتجاهها هيكلياً نحو الشيخوخة.

وتكتسب هذه المعطيات أهمية أكبر إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة في الرباط المحيط بلغت، وفق المعطيات المعتمدة في التشخيص، أكثر من خمس السكان.

لذلك، فإن المدينة التي نريدها في أفق 2031 يجب ألا تُقاس فقط بعدد الطرق والمشاريع، وإنما أيضًا بقدرتها على توفير مدينة ملائمة لكبار السن، وللأشخاص ذوي الإعاقة، وللأسر، عبر تحسين الولوجيات، وتطوير خدمات الصحة والقرب، ومحاربة العزلة الاجتماعية، وتوفير فضاءات عمومية آمنة ومهيأة للجميع.

فالشيخوخة ليست عبئًا اجتماعيًا فقط، بل هي تحول يجب أن ينعكس على التخطيط العمراني والخدمات الاجتماعية والنقل والسكن والسياسات الصحية.

3. الرباط مدينة متعددة الوظائف وقاعدة أساسية للاقتصاد والمعرفة

تجمع الرباط بين وظائف متعددة: العاصمة الإدارية والمؤسساتية، والمدينة الثقافية والعلمية، والمدينة التراثية والبيئية، إلى جانب الوظائف الاقتصادية والسياحية والخدماتية.

وتشكل هذه الوظائف المتنوعة نقطة قوة ينبغي استثمارها بشكل أكبر، خصوصًا من خلال ربط الجامعة ومؤسسات التعليم العالي بالاقتصاد المحلي، وتشجيع البحث والابتكار، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة.

كما تشير كثير من الدراسات إلى وجود قاعدة اقتصادية متنوعة، مع أهمية قطاع التجارة والخدمات، ووجود مؤهلات في الصناعة وبعض الأنشطة المرتبطة بالسيارات والصناعات الغذائية والصيدلية، إضافة إلى إمكانات مهمة في السياحة والاقتصاد الأخضر.

وبالنسبة للرباط المحيط، فإن التحدي لا يتمثل فقط في وجود المؤسسات والأنشطة الاقتصادية، بل في تحويل هذه القاعدة الاقتصادية إلى فرص شغل وإدماج فعلي لفائدة السكان المحليين.

4. من البطالة إلى اقتصاد محلي أكثر إدماجًا

تظل البطالة، خصوصًا لدى الشباب، من أبرز التحديات التي تستوجب تدخلًا أكثر قربًا من المجال.

وتبرز الحاجة إلى الانتقال من مقارنة تركّز على التكوين وحده إلى مقارنة تربط التكوين بالتشغيل والاستثمار والحاجيات الفعلية للمقاولات.

وتبدو الأولوية أكثر إلحاحًا في يعقوب المنصور وحسان، حيث تسجل معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بأكدال-الرياض. ولذلك ينبغي العمل على دعم الاقتصاد المحلي، وتشجيع المبادرة والمقاولة، وتسهيل ولوج الشباب إلى فرص العمل، مع تطوير شراكات بين الجماعة والجامعات ومؤسسات التكوين والقطاع الخاص.

وفي المقابل، يمكن لأكدال-الرياض أن يشكل مجاًلاً أكثر ملاءمة لتطوير اقتصاد المعرفة والابتكار والخدمات ذات القيمة المضافة، بما يستثمر وجود الجامعات والمؤسسات التعليمية والعلمية.

5. البيئة والمجال الأخضر: حماية مؤهلات الرباط وتحويلها إلى رافعة للتنمية

تتوفر الرباط والمجال الجهوي المحيط بها على مؤهلات بيئية مهمة، تشمل الساحل والموارد المائية والمساحات الخضراء والغابات.

غير أنه توجد ضغوط متزايدة على هذه الموارد، مما يحتم ضرورة إدماج البعد البيئي في التنمية الترابية، خصوصاً في مواجهة التوسع العمراني والضغط على المجال الساحلي والموارد الطبيعية.

ومن هنا، يجب أن تصبح حماية البيئة في الرباط جزءًا من السياسة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية، وليس ملفًا منفصلاً. ويشمل ذلك حماية المساحات الخضراء، تحسين تدبير النفايات، تشجيع الاقتصاد الأخضر، تطوير التنقل المستدام، وترشيد استهلاك الماء والطاقة.

6. النقل والتنقل: ربط الأحياء بالفرص والخدمات

تشير عناصر التشخيص إلى أن شبكة النقل تمثل أحد مكامن الضعف، رغم التحسينات التي عرفتھا البنية التحتية.

ومن منظور الرباط المحيط، لا ينبغي التعامل مع النقل باعتباره مجرد بنية تحتية، بل باعتباره وسيلة لتحقيق العدالة المجالية. فضعف التنقل يحد من قدرة السكان على الوصول إلى العمل والتعليم والصحة والخدمات.

لذلك، يجب الدفع نحو نقل عمومي أكثر فعالية وتكاملاً، وتحسين الربط بين الأحياء، وتشجيع المشي والدراجات والتنقلات المستدامة وبرامج التنقل النظيف، وربط مشاريع النقل بالتوزيع المجالي للسكان والأنشطة.

7. التراث والثقافة: حماية الهوية وتحويلها إلى قيمة تنموية

تمتلك الرباط رصيذاً تاريخياً وثقافياً كبيراً، وقد شكل برنامج «الرباط مدينة الأنوار وعاصمة المغرب الثقافية» منذ سنة 2014 محطة مهمة في تثمين التراث، وتأهيل الفضاءات، وتحسين التجهيزات والنقل والبيئة والمشهد الحضري.

لكن المرحلة المقبلة ينبغي أن تنتقل من منطق تأهيل المعالم والمجالات إلى ربط التراث بالاقتصاد المحلي والسياحة والثقافة وجودة الحياة.

كما تكتسي مسألة المحافظة على المدينة العتيقة والمناطق التاريخية أهمية خاصة، ليس فقط لحماية الذاكرة والهوية، وإنما أيضاً لإعادة تنشيط التجارة والخدمات والحرف والأنشطة الثقافية والسياحية.

8. نحو تنمية متوازنة: استثمار القوة ومعالجة الاختلالات

تسمح قراءة عناصر القوة والضعف والفرص والمخاطر بتحديد اتجاه واضح للمرحلة المقبلة.

فالرباط تتوفر على موقع استراتيجي، ورصيد مؤسسي وثقافي، وجودة نسبية في الخدمات، وموارد بشرية وطبيعية مهمة، وقاعدة اقتصادية متنوعة. لكنها تواجه في المقابل تحديات تتعلق بالتحويلات الديموغرافية، والسكن، والنقل، والتفاوتات المجالية، وضعف بعض الأنشطة الاقتصادية، وضغط التوسع العمراني والبيئي.

والفرصة الأساسية تكمن في تحويل هذه المؤهلات إلى نمو أكثر شمولاً واستدامة، بدل أن تظل التنمية مركزة على مشاريع كبرى لا يستفيد منها السكان بالدرجة نفسها.

ثانياً: الرباط المحيط مجال ترابي ببرامج ومشاريع كبرى

عرفت تنمية المدينة انطلاقة من إنجاز برنامج "الرباط مدينة الأنوار وعاصمة المغرب الثقافية" الذي انطلق سنة 2014 نقلة نوعية على مستويات تثمين التراث الثقافي والحضاري والمحافظة على المساحات الخضراء والبيئة وتحسين ولوج الخدمات والتجهيزات وتحديث تجهيزات النقل وتأهيل النسيج الحضري ودينامية الأنشطة الاقتصادية وتقوية البنيات التحتية رفعتها هذه الإنجازات إلى عاصمة ذات إشعاع.

1. من مدينة المشاريع إلى مدينة الإنسان



وإذا كانت الرباط قد قطعت خلال السنوات الماضية أشواطاً مهمة في تحديث بنيتها وتثمين تراثها وتحسين صورتها وإشعاعها الوطني والدولي. لكن التحدي المقبل لا يكمن فقط في مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى، بل في جعل ثمار التنمية أكثر عدالة وقرباً من السكان.

فالرباط التي نطمح إليها في أفق 2031 هي مدينة تجمع بين الإشعاع الدولي والعدالة الاجتماعية، وبين الحداثة وحماية الهوية، وبين النمو الاقتصادي وجودة الحياة، وبين المشاريع الكبرى والاحتياجات اليومية للمواطنين.

وهذا هو جوهر الانتقال من تدبير المدينة إلى بناء مشروع ترابي يضع الإنسان في قلب التنمية

2. رؤية 2031: الرباط مدينة تضع الإنسان في صميم التنمية والعمران

رؤيتنا للرباط المحيط هي أن تكون جزءاً من عاصمة ذات إشعاع تتقدم عمرانياً واقتصادياً دون أن تفقد توازنها الاجتماعي، وأن يصبح تحديث المدينة وسيلة لتحسين حياة سكانها، لا سبباً في إبعادهم عنها. وأن تصبح التهيئة الحضرية لبعض أحيائها يوطرته تخطيط شامل ومتكامل مع الأقطاب الحضرية الجديدة والسعي لتعزيز وتقوية التكامل الوظيفي والمجالى بين مدن الرباط وسلا وتمارة.

وتقوم هذه الرؤية على أربع مرتكزات مترابطة:

الحق في المدينة، والعدالة المجالية، وفرص الشغل والإدماج الاقتصادي، وجودة الخدمات والحكمة القريبة القابلة للمساءلة

وبناء على ذلك، ينبغي أن تتجه الأولويات إلى:

- حماية الوظيفة السكنية للرباط ومواجهة أسباب التراجع السكاني. ومعالجة الآثار السلبية لارتفاع الكثافة السكانية في بعض أحيائها.
- تقليص الفوارق بين الأحياء في الولوج إلى الخدمات والتجهيزات.
- جعل التشغيل والإدماج الاقتصادي أولوية، خصوصاً للشباب.
- الاستعداد للتحويل الديموغرافي وتطوير خدمات موجهة لكبار السن.
- دعم الاقتصاد المحلي والمقاولات الصغرى والمتوسطة لاسيما في مجال الخدمات
- ربط الجامعة والبحث العلمي بالمجال الترابي وجعلها رافعة للاقتصاد ومحفزة للابتكار.



- تطوير النقل العمومي والتنقل المستدام .
- حماية المساحات الخضراء والموارد الطبيعية وتثمين
- تثمين التراث والثقافة باعتبارهما رافعتين للتنمية .
- إشراك السكان والفاعلين المحليين في تحديد الأولويات وتتبع تنفيذها.

ثالثا: النائب البرلماني عن الرباط المحيط.. التزاماته وتدخلاته في المجال الترابي

لا نقيس نجاح الالتزامات البرنامجية للنائب البرلماني بنتائج لا يتحكم فيها النائب وحده، مثل نسبة البطالة أو عدد الأشجار المغروسة أو عدد الطرق المنجزة، وإنما نقيس أساسا الجهد البرلماني والترافعي الذي يمكن مساءلة النائب عنه: الملفات التي فتحها، الأسئلة والمبادرات التي تقدم بها، الاجتماعات التي عقدها، المذكرات التي اقترحها، الشراكات التي ساهم في تعبئتها، ونسبة الشكايات التي جرى تتبعها وإحالتها والجواب بشأنها.

ولا نقيس نجاح هذه الالتزامات البرنامجية المحلية فقط بنتائج لا يتحكم فيها النائب وحده، مثل انخفاض البطالة أو ارتفاع عدد السكان أو عدد المشاريع المنجزة، وإنما نقيسه أساسا بما يمكن مساءلة المنتخب عنه: الملفات التي فتحها، والمبادرات والأسئلة التي تقدم بها، والاجتماعات، والمذكرات التي اقترحها، والشراكات التي ساهم في تعبئتها، والشكايات التي تابعها، ومدى تحويل مطالب السكان إلى قضايا فعلية داخل المؤسسات.

1. كيف سنعمل؟ ست مسارات للفعل البرلماني

1. الاستقبال والتتبع: مكتب برلماني دائم ومنظومة منظمة للشكايات والملفات.
2. الترافع المؤسساتي: تحويل مطالب الأحياء إلى مذكرات وملفات موجهة للوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
3. الرقابة البرلمانية: استعمال الأسئلة واللجان وتقييم السياسات العمومية لتتبع القضايا ذات الأثر على الدائرة.

4. التشريع: اقتراح أو دعم تعديلات قانونية عندما تكشف قضايا الدائرة عن فراغات تشريعية، خصوصا في التعمير ونزع الملكية والحماية الاجتماعية.
5. الشراكات: المساهمة في جمع الفاعلين العموميين والخواص والمدنيين حول مشاريع قابلة للإنجاز.
6. المحاسبة والشفافية: نشر حصيلة دورية بما تم الترافع بشأنه، وما تحقق، وما تعثر، وأسباب التعثر.

2. اثنا عشر التزاما رئيسيا

1. مكتب برلماني دائم بالرباط المحيط للاستقبال والتوجيه وتتبع شكايات المواطنين وملفات الأحياء.
2. ترافع سنوي منظم عن أولويات الدائرة لدى الحكومة والقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
3. العدالة العمرانية والحق في المدينة: مواكبة المتضررين من التعمير ونزع الملكية والدفاع عن التعويض المنصف والحلول التي تحفظ الارتباط بالحي كلما أمكن.
4. جعل التشغيل والإدماج الاقتصادي محور الالتزامات البرنامجية المحلية، والترافع لاستقطاب أنشطة رقمية وخدمية وملائمة لطبيعة الرباط.
5. تأهيل الأنشطة الاقتصادية والحرفية القائمة في يعقوب المنصور وحمايتها والحفاظ على التراثية منها ودعمها.
6. التعليم والشباب: إعطاء الأولوية لتتبع الانقطاع المدرسي والتوجيه والتكوين والبحث عن فرص التدريب ودعم وتتبع حاملي براءات الاختراع والجوائز الدولية في الإبداع والابتكار والبحث العلمي.
7. الصحة والحماية الاجتماعية: الدفاع عن المرافق الصحية القائمة وفي مقدمتها المركز الاستشفائي الجهوي مولاي يوسف.
8. برنامج يستهدف كبار السن في الصحة والصحة النفسية والولوجيات والقرب ومحاربة العزلة، بما يتناسب مع وزنهم الديمغرافي المتزايد.
9. جودة الأحياء والتنقل والفضاء العام: الترافع والتعاون مع المنتخبين والسلطات والمؤسسات المختصة
10. دعم وتشجيع الولوج المتاح للمنشآت الرياضية تحت شعار "رياضة للجميع"
11. المجتمع المدني شريك: دعم قدرات الجمعيات وتنظيم لقاء سنوي لعرض فرص التمويل الوطنية والدولية المتاحة.
12. شفافية ومحاسبة: حصيلة سنوية علنية، لقاءات دورية، ولوحة متابعة للملفات التي يتراعى عنها النائب.



3. محاور الالتزامات البرنامجية المحلية:

أ- المحور الأول: مكتب النائب البرلماني - القرب والترافع والمتابعة

هذا هو الالتزام الأول لأن فعالية الالتزامات البرنامجية المحلية تبدأ من وجود قناة دائمة بين السكان والنائب. المكتب ليس شباكاً إدارياً بديلاً عن المؤسسات، بل منظومة لتجميع القضايا، توجيه المواطنين، بناء الملفات، وإيصالها إلى الجهات صاحبة القرار ومتابعتها.

الأداة	الالتزام	مؤشر المحاسبة
الاستقبال الحضوري	موعدان شهرياً على الأقل خلال فترات العمل البرلماني العادية ، (وعند الاقتضاء أسبوعياً)	سجل استقبال وتصنيف القضايا
الشكايات والملفات	تسجيل 100% من الطلبات المتوصل بها وتحديد الجهة المختصة ومسار الإحالة	نظام تتبع داخلي + رقم ملف
الملفات الجماعية للأحياء	إعداد مذكرة مكتوبة لكل قضية جماعية كبرى بعد التشخيص	عدد المذكرات والإحالات والاجتماعات

الأداة	الالتزام	مؤشر المحاسبة
اللقاءات العمومية	4 لقاءات تواصلية على الأقل في السنة موزعة بين مكونات الدائرة	محاضر و خلاصات منشورة
الحصيلة	تقرير سنوي عن الترافع والرقابة والنتائج والتعثرات	تقرير منشور للعموم

ب. المحور الثاني: التحديث العمراني والحق في المدينة

التحديث العمراني ضرورة، لكنه لا يكون عادلاً إذا أدى إلى اقتلاع الأسر من محيطها الاجتماعي أو أضعف قدرتها على السكن داخل المدينة. ولذلك ننتقل من خطاب الرفض العام إلى ترافع مؤطر بالقانون والبدائل الواقعية.

للتذكير ، دخلت الرباط منعطفاً عمرانياً غير مسبوق منذ صدور مرسوم المصادقة على تصميم التهيئة الجديد لمدينة الرباط بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 فبراير 2025، بعد نحو 16 سنة من انتهاء صلاحية التصاميم السابقة. ومنذ سنة 2025 ، عرفت الرباط تقدماً كبيراً في الأشغال وفي المقابل ، توسعت جرافات

الهدم من الشريط الساحلي بالعاصمة وصلت إلى عمق الأحياء السكنية التقليدية ببعض أحياء مقاطعة حسان كما امتدت المخاوف إلى ساكنة اليوسفية والتقدم والحي الصناعي مؤخرا عقب انطلاق عمليات إحصاء المباني هناك ، علما أن منتخبي الحزب قد سبقوا إلى التنبيه عبر مذكرات رسمية لمجلس الجماعة غياب معايير معللة للتفاوت في مناطق التنطيق وعلو المباني بين الأحياء، وتقادم المعطيات الإحصائية المعتمدة (2014)، وغياب استراتيجية واضحة للسكن اللائق ولضمان التمازج الاجتماعي، وغياب آليات حكامه وتتبع تشاركي مع المنتخبين ، وغياب وثيقة تقنية-مالية مرفقة تحدد آجال التنفيذ وتكلفته ومصادر تمويله.

- مواصلة الترافع الذي سبق أن باشره منتخبي الحزب من أجل احترام وثائق التعمير المعتمدة، وتحيينها عند الحاجة وفق المساطر القانونية وبمشاركة السكان، مع نشر المعلومات المتاحة حول المشاريع المؤثرة على الأحياء.
- فتح ملف برلماني لمواكبة آثار الهدم ونزع الملكية وإعادة الهيكلة، يتضمن الحالات المتضررة والإشكالات المتكررة ومقترحات المعالجة.
- الدفاع عن تعويض منصف يأخذ في الاعتبار طبيعة الملك والضرر الفعلي، مع إثارة أو دعم الإصلاحات التشريعية الضرورية عند وجود ثغرات.
- الترافع لاعتماد إعادة الإسكان داخل المجال أو بالقرب منه كلما سمحت الإمكانيات العقارية والعمرانية، والاستفادة من المقاربات التدريجية في إعادة الهيكلة.
- إيلاء وضعية التجار والحرفيين المرحلين اهتماما خاصا، بما في ذلك خسارة النشاط والأصل التجاري والانتقال القسري.
- اعتماد الحوار والتشاور قبل المشاريع الكبرى، وتجنب الغموض الذي يضاعف القلق الاجتماعي.
- إدراج مفهوم "العدالة المناخية" ضمن الالتزامات المتعلقة بالعدالة العمرانية والحق في المدينة لمواجهة آثار التغيرات المناخية المتسارعة مؤخرا.

آلية الترافع البرلماني	الجهة المعنية
أسئلة كتابية وشفوية؛ مذكرات؛ طلب معطيات؛ تتبع الإصلاح التشريعي	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

الجهة المعنية	آلية الترافع البرلماني
وزارة الداخلية والسلطات الترابية	اجتماعات ترافعية وتتبع الحالات ذات البعد الترابي
وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة	الترافع في مجالات العمران، والمدينة الذكية، والنقل النظيف.
الوزارة المكلفة بالنقل	دعم برامج التنقل الحضري النظيف سواء محلياً أو وطنياً من خلال التشريعات والتحفيزات
الوكالة الحضرية والمؤسسات العقارية المعنية	طلبات معلومات ومذكرات تقنية واجتماعات تنسيق
جماعة الرباط والمقاطعات والجهة	تنسيق ودعم المنتخبين في الملفات المحلية دون الحلول محل اختصاصاتهم

ج- المحور الثالث: التشغيل والإدماج الاقتصادي - من الوساطة إلى خلق بيئة جاذبة للفرص

يحتل التشغيل مكانة مركزية في الالتزامات البرنامجية المحلية، خصوصاً مع بلوغ البطالة 20.6% في يعقوب المنصور و18.5% في حسان. المقاربة المقترحة لا تتوقف عند التكوين والتوجيه؛ بل تتجه إلى استقطاب قطاعات قادرة على تشغيل الشباب داخل المدينة دون الحاجة إلى أوعية صناعية كبيرة.

1. قطب للخدمات الرقمية وNearshore/Offshoring

نترافع من أجل دراسة إحداث قطب للأنشطة الرقمية والخدمات ومراكز الخدمات والبرمجة والتعميد، يستهدف استقطاب استثمارات توفر فرصاً لحاملي الشهادات والتكوينات التقنية والمتوسطة. ويمكن أن تشمل الدراسة أوعية عقارية مناسبة، من بينها الموقع الذي كان يحتضن مقر الوكالة المستقلة للنقل الحضري بين شارع المجد وشارع الحسن الثاني، وكذلك إمكانات أخرى في اتجاه حي الفتح قبل الحزام الأخضر، شريطة إثبات الملاءمة العقارية والعمرانية والاقتصادية.

2. تأهيل الأنشطة القائمة بدل وهم التوسع الصناعي

نعيد صياغة فكرة «إعادة تأهيل الحي الصناعي»: الهدف ليس توسيع صناعة ثقيلة أو تقليدية في مجال محدود العقار، بل حماية الحرف والأنشطة الاقتصادية القائمة، تحسين شروط السلامة والولوج والتنظيم، وفتح المجال لخدمات حديثة ذات قيمة مضافة.

3. شبكة فرص التدريب والتوجيه

- إنشاء قاعدة شراكات مع المقاولات والمؤسسات لاستقبال متدربين من أبناء الدائرة.
- تنظيم أيام دورية للتوجيه المهني والتعريف ببرامج التكوين والتشغيل القائمة بدل خلق برامج موازية بلا موارد.
- تتبع فرص التدريب التي يساهم مكتب النائب في تعبئتها والإعلان عنها بشفافية.
- إعداد تقرير سنوي حول حاجات سوق الشغل المحلي والفجوة بين تكوين الشباب وطلب المقاولات.

المجال	التزام النائب	مؤشر المتابعة
فرص التدريب	العمل على تعبئة ما يصل إلى 1,000 فرصة تدريب سنويا بالشراكة، باعتبارها هدف تعبئة لا وعد توظيف	عدد الفرص المعلنه/المعبأة فعليا
لقاءات التشغيل	برنامج دوري للتوجيه والتشبيك بين الشباب والمقاولات	عدد اللقاءات والمستفيدين
جذب الاستثمار الخدماتي	ملف ترفع متكامل ودراسة جدوى مؤسساتية للقطب الرقمي	تقدم الملف والجهات المنخرطة
مواكبة المقاولات الصغيرة	إحالة وتوجيه نحو برامج الدعم والتمويل والتكوين الموجودة	عدد الملفات الموجهة والمتابعة

د. المحور الرابع: التعليم والشباب - منع الانقطاع وربط التكوين بالفرص

تراجع المشروع عن الأهداف العددية الضخمة في الدعم المدرسي ومحو الأمية التي يصعب على مكتب نائب برلماني تنفيذها. الأولوية تصبح للتشخيص والتتبع والترافع، مع ترك التنفيذ للقطاعات والمؤسسات والجمعيات المؤهلة.

- إحداث آلية محلية لرصد حالات الانقطاع المدرسي التي تصل إلى المكتب، والتواصل مع الأسر والمؤسسات لمعرفة الأسباب وإحالة الحالات إلى الجهات المختصة.
- انشاء مراكز سوسيو اقتصادية لاكساب الفكر المقاولاتي للشباب والتعريف بمختلف الصناديق المساعدة.
- استهداف تتبع 200 حالة خلال السنة الأولى، مع رفع القدرة تدريجيا إلى نحو 500 حالة في السنة الأخيرة، بحسب الإمكانيات وشبكة الشركاء.

- إصدار تقرير سنوي حول منظومة التربية والتكوين بالدائرة يسلط الضوء على بعض الظواهر والتوصيات المرفوعة إلى وزارة التربية الوطنية والسلطات والمؤسسات المعنية.
- التنسيق لتنظيم لقاءات للتوجيه الدراسي والمهني، وربط الطلبة والشباب بفرص التدريب والتكوين والمنح المتاحة.
- الترافع من أجل تحسين جودة المؤسسات التعليمية ومحيطها وتجهيزاتها، مع عدم تقديم التزامات تنفيذية في مجالات تدخل الجماعة أو الوزارة.
- عدم اعتماد «بطاقة فرصة» باعتبارها قد تُفهم اجتماعيا كحق مادي مجاني؛ ويستعاض عنها بمنصة معلومات وإرشاد مفتوحة للجميع.

هـ- المحور الخامس: الصحة والحماية الاجتماعية والشيخوخة

يشكل ارتفاع نسبة السكان فوق 60 سنة إلى 22.2% على مستوى الدائرة تحولا ديمغرافيا يفرض برنامجا يستهدف كبار السن صراحة، خصوصا في حسان وأكادال-الرياض حيث تقارب النسبة ربع السكان أو تتجاوزه.

انشاء مراكز للصحة النفسية (وليس العقلية) للشباب والمسنين.

1. المركز الاستشفائي الجهوي مولاي يوسف: مرفق صحي يجب تحصين وظيفته

نترافع للحفاظ على المركز الاستشفائي الجهوي مولاي يوسف واستمرارية وظيفته الصحية لفائدة سكان الدائرة والرباط وإعادة تأهيله من جديد بعد انتهاء مرحلة احتضانه للعديد من المصالح الاستشفائية للمستشفى الجامعي ابن سينا مع قرب افتتاح المصالح الجديدة لهذا المستشفى الجامعي . وإذا ثبتت، بناء على معطيات رسمية ودراسات معلنة أو اقتصادية استثنائية لنقله كضرورة عمرانية الصحي والاجتماعي والسياسي وذلك بعد فتح مشاورات مؤسساتية مع كافة المتدخلين والفاعلين في هذا المجال ، علما أن موقفنا بهذا الخصوص هو التشبث بهذا المكتسب الجهوي بالعاصمة هو اشتراط توفير بديل جهوي استشفائي مكافئ من حيث القدرة والجودة وسهولة الولوج، داخل الدائرة أو في موقع قريب منها (في اتجاه نهاية حي الفتح قبل الحزام الأخضر ، على سبيل الاقتراح) ، قبل أي تغيير يمس المرفق القائم شريطة التأكد من الوضعية العقارية والملاءمة العمرانية والتقنية.

2. برنامج يستهدف كبار السن

- الترافع لتحسين ولوج كبار السن إلى مراكز الرعاية والفحوص والأدوية والصحة النفسية والخدمات الاجتماعية.
- إعطاء الولوجيات في المرافق والأرصفة والنقل أولوية في مذكرات الترافع المحلي.
- تشجيع شراكات الجمعيات والمؤسسات لتقليل العزلة الاجتماعية ومواكبة المسنين الذين يعيشون بمفردهم.
- تجميع الشكايات المتعلقة بـ AMO والدعم الاجتماعي وتحويلها إلى ملفات رقابية وترافعية بدل الالتزام بمعالجة عدد ضخم من الملفات إداريا.
- متابعة أحداث مرافق نهائية للاعتناء بالمصابين بمرض الزهايمر في مختلف الأحياء و"العناية بالأشخاص في وضعية إعاقة.

الجهة المعنية	آلية الترافع
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	أسئلة ومساءلة وتتبع الموارد والخدمات ومصير المركز الاستشفائي مولاي يوسف
الوكالة الوطنية للديمقراطية والعدالة / المؤسسات المختصة	للدعم تجميع الإشكالات المتكررة والترافع لتصحيح المساطر والثرغرات
الجماعات الترابية	الترافع بشأن الولوجيات وخدمات القرب والفضاء العام

و- المحور السادس: جودة الأحياء والتنقل والفضاء العام

الطرق والإنارة والنظافة والأرصفة والفضاءات الخضراء ومواقف السيارات تظل في صلب انتظارات السكان، لكنها ليست اختصاصا تنفيذيا للنائب البرلماني. لذلك نحتفظ بها في الالتزامات البرنامجية المحلية من زاوية الترافع والتعاون مع المنتخبين والمؤسسات المختصة، ونقيس ما قام به النائب من متابعة لا ما أنجزته جهات أخرى.

- إعداد خريطة سنوية للقضايا الحضرية ذات الأولوية كما تبلغ إلى مكتب النائب، وتصنيفها حسب الجهة المختصة وحالة التتبع.

- دعم منتخبي الجماعة والمقاطعات في الترافع عن إصلاح النقاط السوداء في الطرق والإنارة والنظافة والتكنولوجيات ورفع الدعم لمختلف وسائل التنقل الحضري بالعاصمة في تكامل تام مع محيطها المجالي.
- الترافع من أجل حلول عملية لمواقف السيارات في مناطق الضغط، خصوصا أكدال وحسان والمجاور التجارية.
- إعطاء سلامة الراجلين ومحيط المدارس وكبار السن والأشخاص في وضعية إعاقة أولوية في ملفات التنقل.

ز- المحور السابع: التجارة والحرف والمقاولة الصغيرة

- الترافع لتأهيل الأسواق الكبرى وأسواق القرب ومحيطها وحماية استمرارية النشاط أثناء الأشغال الكبرى.
- مواكبة الحرفيين والتجار في الوصول إلى برامج الرقمنة والتكوين والتمويل القائمة.
- الدفاع عن مصالح الأنشطة المتضررة من نزاع الملكية أو إعادة الهيكلة، بما في ذلك الأصل التجاري والضرر الاقتصادي.
- إعداد لقاءات قطاعية دورية مع التجار والحرفيين والمقاولين الصغار لجمع الإشكالات وصياغة مذكرات للجهات المختصة.
- استثمار قاعدة تقارب 14,000 مؤسسة اقتصادية في الدائرة لبناء شبكة شراكات للتدريب والتشغيل والابتكار.

ح- المحور الثامن: المجتمع المدني شريك في التنمية

- نخصص للمجتمع المدني محورا مستقلا بالنظر إلى كثافة الجمعيات وتنوع أدوارها في الرياضة والثقافة والتعليم والصحة والتضامن. دور النائب هنا ليس توزيع الدعم، بل تسهيل المعرفة بالفرص وبناء القدرات وربط الجمعيات بالبرامج المتاحة.
- المساهمة في البحث عن برامج تكوين وتنمية قدرات لفائدة الجمعيات في التدبير، إعداد المشاريع، الحكامة، والتقييم.
 - الترافع ومتابعة أحداث ملاعب القرب في حي أكدال وحي الرياض على غرار الأحياء الأخرى في المدينة.



- تنظيم لقاء سنوي للجمعيات بعد صدور قانون المالية والميزانيات القطاعية، لعرض فرص تمويل المشاريع التي تتيحها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.
- توسيع رصد فرص التمويل إلى برامج التعاون الدولي المتاحة قانونيا، مع احترام القواعد الوطنية المنظمة.
- إحداث دليل محدث للبرامج والفرص يمكن للجمعيات الولوج إليه عبر مكتب النائب.

4. التنزيل الترابي:

أ- يعقوب المنصور

يعقوب المنصور يمثل نحو 66% من ساكنة الدائرة، ولذلك يحظى بوزن مهم في الالتزامات البرنامجية المحلية، لكن من دون إغفال حسان وأكدال-الرياض. الأحياء المعنية: الصهريج، البريد، مشروع الكورة، بوهلال، الخير، النوايل، إقامة الصباح، القامرة، الرجاء في الله، حي الشباب، العي الصناعي، المحاريك، الأقواس، الشبانات، البيئات، ديور الحمر، أمل 4، G5، المنزه، المسيرة، الفتح، المنطلق، كراكشو، المنال، ومحاور الكفاح والحرية والمجد والفضيلة والجيش الملكي ومحمد بن عبد الله.

المجموعة	الأولية	صيغة الالتزام البرلماني
الكورة - الصهريج بوهلال - الخير	العدالة العمرانية والسكن وإعادة الهيكلة	ملف ترافع موحد حول الاستقرار السكاني والتملك والمرافق ومواكبة المتضررين

المجموعة	الأولوية	صيغة الالتزام البرلماني
حي الشباب - الحي الصناعي - المحاريك	الشغل والحرف والخدمات الحديثة	تأهيل الأنشطة القائمة + ملف قطب الخدمات الرقمية
الأقواس - الشبانات - البيئات - ديور الحمر	جودة الحي والخدمات	خريطة أولويات ترفع للجهات المختصة وتتبع تقدمها
أمل 4 - G5 - المنزه - المسيرة - الفتح	الأسرة والمدرسة والشباب	تتبع الانقطاع المدرسي + توجيه + مرافق القرب بالتنسيق

المجموعة	الأولوية	صيغة الالتزام البرلماني
المنطلق - كراكشو - المنال	التأهيل والتنقل	ملف مشترك للنقط السوداء والربط والوقوف
الكفاح - الحرية - المجد - الفضيلة	التجارة والحركية الاقتصادية	برنامج ترافع لتأهيل المحاور التجارية دون تعطيل النشاط
الجيش الملكي - محمد بن عبد الله - القامة	النقل والنشاط الاقتصادي	السعي لإعادة تنشيط المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لاسيما بعد ترحيل المحطة الطرقية القديمة ، والتفكير في حلول حركة ووقوف وربط أفضل بالتنسيق مع المؤسسات المختصة

ب- حسان والمحيط

يشمل مكون حسان داخل الدائرة: المحيط، العكاري، القبيبات، ديور الجامع، وإيت باها. ويستحق هذا المكون التزامات أوضح وأكثر حضورا في الالتزامات البرنامجية المحلية، خصوصا في السكن، التجارة، كبار السن، الوقوف، والهوية الحضرية.

الحي/المجال	الأولوية	الترافع الترافع
المحيط	السكن القديم والتجارة والوقوف	الترافع لحماية الوظيفة السكنية ومعالجة آثار الأشغال والضغط على الوقوف و المراكن وتأهيل أسواق القرب
العكاري	السوق والتجارة وحركة الراجلين	ملف لتأهيل محيط السوق الكبير وأسواق القرب وتحسين النظافة والولوج دون الإضرار بالنشاط التجاري
القبيبات	السكن والفضاء العام	تجميع قضايا التأهيل والإنارة والأرصفة ورفعها للجهات المختصة مع تتبع دوري
ديور الجامع	حماية النسيج الاجتماعي	أولوية في مرصد قضايا التعمير ونزع الملكية والحق في البقاء داخل المجال وتأهيل أسواق القرب
آيت باها	تجارة وخدمات قرب	حزمة ترافع للنظافة والولوج والفضاءات والخدمات وفق تشخيص محلي والضغط على الوقوف و المراكن

وبالنظر إلى ارتفاع نسبة كبار السن في حسان إلى 26.3%، تدمج الالتزامات البرنامجية المحلية حاجاتهم في كل الملفات: الرصيف، الوقوف، الصحة، الولوجيات، السكن، والقرب من الخدمات.

ج- أكدال - الرياض - العرفان

يشمل هذا المكون: أكدال العالي، أكدال السفلى، الليمون، الرياض، العرفان. الأولوية هي اقتصاد المعرفة، ربط الجامعة بالتشغيل، جودة الحياة، التنقل، الولوجيات، والضغط على الوقوف.

المجال	الأولوية	التزام الترافع
العرفان	اقتصاد والمعرفة والابتكار تحويل الفضاء الجامعي بمدينة الرباط ولاسيما بالعرفان إلى قطب حضري مندمج	الترافع لإحداث شبكات بين الجامعات والمقاولات ومراكز الخدمات الرقمية وفرص التدريب تطوير وتنشيط وتأطير الفضاء الجامعي بمدينة الرباط هي تحويل الجامعة إلى قطب حضري مندمج يربط المعرفة بالنشاط الاقتصادي، والتنقل العمومي، والحياة الاجتماعية، انسجاما مع توجهات تصميم التهيئة الجديد الذي يدعم الأقطاب التجارية والمعرفية ويعزز الربط متعدد الوسائط والحركية تشجيع توظيف التكنولوجيا الحديثة (الرقمنة والذكاء الاصطناعي) والترافع لإعلان مدينة الرباط رسميا "مدينة ذكية" مما سيرفع من فرص تحقيق تنمية حضرية حديثة و متوازنة ومتصالحة مع ساكنتها في أفق طموح سنة 2030
أكدال العالي والسفلى	تطوير التنقل الحضري والوقوف جودة الحياة	ملفات دورية حول بؤر الضغط وحماية الأرصفة والسكنية السكنية

المجال	الأولوية	التزام الترافع
الرياض والليمون	كبار السن والولوجيات والفضاء الأخضر إعادة تنظيم المجال الحضري حوله عبر جذب الخدمات والأنشطة القريبة من المحاور الجديدة	إعطاء الولوجيات وحماية الفضاءات القائمة أولوية في الترافع إعادة تنشيط الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المجال	الأولوية	التزام الترافع
حي العرفان	ترافع من أجل توفير السكن الكافي واللائق للطلبة	تحديث والنهوض بالمرافق التجارية تطوير النقل والتنقل داخل الحي
الأسواق التجارية الكبرى (حي الرياض وأكدا))	تطوير وتنشيط وتأطير الحركة التجارية والمرورية ولاسيما في المحاور الجديدة التي أتاحها تصميم التهيئة الجديد لمدينة الرباط	دراسة حلول للوقوف والولوج بالتنسيق مع الفاعلين

5. مصفوفة الجهات المعنية وآليات الترافع

المجال	الجهات المعنية	أدوات النائب
التعمير ونزع الملكية	إعداد التراب والتعمير؛ الداخلية؛ الوكالة الحضرية؛ المؤسسات العقارية؛ الجماعات	أسئلة؛ مذكرات؛ طلب معطيات؛ اقتراح تعديلات قانونية؛ اجتماعات
التشغيل والاستثمار	الإدماج الاقتصادي والتشغيل؛ الاستثمار؛ التكوين المهني؛ وكالة إنعاش التشغيل؛ الجهة	ترافع لاستقطاب الاستثمار؛ لقاءات؛ تتبع البرامج؛ مناقشة الميزانيات
التعليم	وزارة التربية الوطنية؛ الأكاديمية؛ المديريات	أسئلة؛ تقارير عن الانقطاع؛ لقاءات مؤسسية؛ تتبع البرامج
الصحة	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛ المؤسسات الصحية	أسئلة ومساءلة؛ تتبع مرفق مولاي يوسف؛ تقييم العرض الصحي
الحماية الاجتماعية	القطاعات والمؤسسات الاجتماعية المختصة	تجميع الاختلالات؛ أسئلة؛ مقترحات إصلاح المساطر
النقل والفضاء العام	الجماعة؛ الجهة؛ السلطات؛ شركات التنمية المحلية	تنسيق وترافع ودعم المنتخبين دون ادعاء التنفيذ
المجتمع المدني	القطاعات المانحة؛ المؤسسات العمومية؛ برامج التعاون	دليل فرص؛ لقاء سنوي؛ ربط الجمعيات بالبرامج المتاحة

6. مؤشرات المحاسبة: نقيس ما يستطيع النائب فعله

استجابة للملاحظات على النسخة الأولى، لا نعتمد مؤشرات نهائية مرتبطة حصراً بقرارات جهات أخرى. المؤشرات الأساسية في هذه النسخة تقيس جهد النائب وفعالية الترافع، مع عرض النتائج المحققة حيث تتوفر.

المجال	مؤشر المحاسبة
عمل مكتب النائب	أيام الاستقبال؛ عدد الملفات المسجلة؛ نسبة الملفات المحالة للجهة المختصة؛ آجال المتابعة
الترافع البرلماني	عدد الأسئلة والمذكرات والاجتماعات والمبادرات التشريعية المرتبطة بالدائرة
ملفات الأحياء	عدد الملفات الجماعية التي اكتمل تشخيصها وتمت إحالتها ومتابعتها
التشغيل	عدد فرص التدريب التي تمت تعبئتها؛ عدد لقاءات التشبيك؛ تقدم

المجال	مؤشر المحاسبة
التشغيل	ملف القطب الرقمي
التعليم	عدد حالات الانقطاع التي تم تتبعها؛ التقارير والتوصيات المرفوعة
الصحة	عدد القضايا الصحية التي تمت مساءلة الجهات بشأنها؛ تطور ملف مولاي يوسف
المجتمع المدني	عدد الجمعيات المشاركة في لقاء التمويل؛ عدد فرص التمويل والتكوين التي تم نشرها
الشفافية	تقرير سنوي؛ 4 لقاءات سنوية على الأقل؛ نشر حالة الملفات الكبرى

التزامات

1. فتح مكتب النائب البرلماني وإطلاق سجل رقمي لتتبع الشكايات والملفات.
2. إعداد خريطة أولية للقضايا الكبرى في يعقوب المنصور وحسان وأكدال-الرياض، وتحديد الجهة المختصة بكل ملف.
3. فتح ملف التعمير ونزع الملكية وإعادة الهيكلة، وجمع الحالات والمشاريع والملاحظات المتاحة قانونيا.
4. فتح ملف المركز الاستشفائي الجهوي مولاي يوسف وطلب المعطيات الرسمية بشأن مستقبله ومشاريع إعادة تهيئة محيطه.

5. بدء المشاورات حول دراسة قطب للخدمات الرقمية و Nearshore/Offshoring وفرص استقطاب استثمارات تشغيلية.
6. إطلاق شبكة أولية للمقاولات والمؤسسات المستعدة لاستقبال متدربين من شباب الدائرة.
7. إطلاق آلية لتتبع وضعية منظومة التربية والتكوين بالتنسيق مع الأسر والمؤسسات والجمعيات المعنية.
8. تنظيم أول لقاء مع جمعيات الدائرة لحصر حاجاتها في التكوين والتمويل وبناء دليل الفرص.
9. عقد لقاءات تواصلية منفصلة في يعقوب المنصور وحسان وأكادال-الرياض لتدقيق الأولويات.
10. نشر أول لوحة متابعة تبين الملفات المفتوحة والجهات المخاطبة ووضعية كل ملف.

7. الخلاصة السياسية

هذه الالتزامات البرنامجية المحلية لا تخلط بين دور النائب ودور المنتخب المحلي، ولا يسحب قضايا الحي من أصحاب الاختصاص. قيمته في أنه يجعل النائب جسرا فعالا بين المطالب الترابية وصنع القرار الوطني، ويحوّل انشغالات السكان إلى ملفات للتشريع والرقابة والترافع.

نريد تمثيلا برلمانيا يعرف الرباط من الداخل: يفهم هشاشة بعض أحيائها، وطموح شبابها، وشيخوخة جزء من ساكنتها، وقوة جامعتها، وقلق تجارها وحرفييها، وتحولات عمرانها. تمثيلا لا يبيع وعودا خارج الاختصاص، ولا يختفي بعد الانتخابات، بل يضع أمام المواطن مسارا واضحا للتواصل والمتابعة والمحاسبة.

رسالتنا

الرباط تتقدم حين يتقدم سكانها معها: نحني الحق في المدينة، نفتح الطريق أمام الفرص، ونجعل صوت الحي مسموعا داخل البرلمان.

إن نجاح طموح "مدينة الأنوار عاصمة المغرب الثقافية" 2030 للعاصمة الرباط لابد أن يركز أساسا على عدالة عمرانية مجالية لكافة أحيائها، ومحتضنة لجميع أبنائها، لا واجهة سياحية تقصي سكانها، وعدم اختزاله في إنجاز بنية تحتية حديثة طاردة لسكانها منفصمة عن هويتها وتاريخها الممتد عبر قرون.

حزب العدالة والتنمية

ⴰⴷⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⴷⴰ

Parti de la Justice et du Développement



26 زنقة ابن الطيب القادري، حي الليمون، الرباط - المغرب.

الهاتف : 0537.20.88.62 الفاكس : 0537208854

الموقع الإلكتروني : www.pjd.ma البريد الإلكتروني : pjdcontact@gmail.com